العلمنة في لبنان ضرورة وجودية (وليد عربيد- النهار)

الثلاثاء 25 آذار 2014

النهار- وليد عربيد

كان ملف الإصلاح السياسي ولا يزال من الملفات الساخنة في لبنان لأنه يتناقض مع منطق التوازنات الطائفية ومصالحها، وتعود جذوره الى نشأة لبنان. وقد تصدر الاحداث منذ العام 1920 مرورا بالاستقلال عام 1943 وما تلاه.

برز هذا الملف كعامل ذي أهمية أساسية في تاريخ لبنان المعاصر خصوصاً أن أهم النتائج التي أدى إليها كان اطاحة ما يسمى "الجمهورية الأولى" التي كانت وليدة التفاهم التاريخي بين رئيس الحكومة المسلم رياض الصلح ورئيس الجمهورية المسيحي بشارة الخوري في بناء لبنان الميثاق "الوطني الوطني" عام 1943.
وتميزت الحقبة التاريخية التي أعقبت الاستقلال بأزمات سياسية – اجتماعية متوالية كانت صورة واضحة ومعبرة عن هشاشة الوضع السياسي ونظامه في تلك المرحلة. أما التوازنات التي حصلت وتحصل في النظام السياسي "الطوائفي" والتي جاءت نتيجة للتفاهم حول الميثاق الوطني فكانت سبباً لانفجارات سياسية أدت إلى حصول أزمات كادت تؤدي بدورها إلى نهاية صيغة "التعايش اللبناني" بين أبناء الوطن الواحد.
أصبح المواطن اللبناني حالياً في مأزق تاريخي، وهناك حالياً أزمة وجودية في كينونة الشعب اللبناني، والدليل على ذلك أزمة تأليف حكومة الرئيس تمام سلام التي استعصت والتي كادت تتحول مواجهة ليس فقط على مستوى المؤسسات أو الدستور وإنما أيضاً على المستوى السكاني الطائفي.
لقد تحول الخلاف الطبيعي في دول أخرى التي تشكل الحكومات فيها على أساس حزبي ديموقراطي إلى تشكيلة وجودية تخص طائفة اللبناني. ذلك أن النظام الطائفي في لبنان قد أنتج انقساماً عامودياً بين اللبنانيين طغى عليه اللون المذهبي والطائفي. وعلى الرغم من المظهر المخادع الذي يبدو عليه هذا الانقسام، وكأنه انقسام سياسي، إنما هو في واقع الأمر اصطفاف طائفي مذهبي. وهذا الوضع مخالف تماما" لجوهر المواطنة من حيث الحقوق والواجبات والمراكز الدستورية.
لذا فإن الطموح الكبير الذي كان يحيط بمشاريع إعادة الأعمار في لبنان، والأمل أن تعود بيروت منارة الشرق الأوسط أو بوابة العالم إلى المنطقة، يبدو أنه قد تحقق جزئياً من الناحية الاقتصادية رغم الطموحات الإسرائيلية المعاكسة.
لكن يبدو أن الاستعصاء السياسي والأزمة الوجودية التي برزت خلال السنوات المنصرمة قد منعا إلى حد بعيد عملية استكمال التطور الاقتصادي الواعد الذي بدأ في مطلع التسعينات. والأزمة الاقتصادية الحاصلة، نتيجة الركود والكساد على مستوى الأعمال والتشغيل وإيجاد فرص العمل للشباب، تبدو وكأنها قد عرقلت أو منعت كل إمكان لقيام نهوض إنمائي اقتصادي. فالسياحة تدهورت واصبح لبنان في هذا المنعطف مركزاً لتصادم إقليمي وطائفي نتج عنه بروز خطر قيام وضع ملائم للإرهاب. وهذا الأمر سيعرقل بالتأكيد أية إمكانية لنمو اقتصادي.
كان المرتجى، بعد قيام دولة الطائف، أن تتطور الأمور إلى مستقبل آمن ومستقر اقتصادياً وتعليمياً يتناسب وتطور العصر. لكن الواقع كان مغايرا للتطلعات. فالمستوى الجامعي والتعليمي يسير إلى الانخفاض. وفقدت المواطنة مفهومها الحقوقي والدستوري وتحولت تقاسماً طائفياً ومذهبياً على كل الصعد.
مما لا شك فيه أن جمهورية الطائف ملتبسة لإعادة توزيع مراكز السلطة على الطوائف. أما الانتخابات خارج القيد الطائفي فلم تتم ولم يفكر احد، حتى، بطرحها. لقد نفذ معظم اتفاق الطائف باستثناء ما يمكن أن يمس الجوهر الطائفي للنظام أي بند تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية، إذ رغم تحفظنا على هذه النسبة إلا أننا نعتبر أنها خطوة إلى الأمام إذا أردنا ولوج الدرب كشعب لبناني نحو لاطائفية النظام اي إلى العلمنة.
إن دل ذلك على شيء فإنما يدل بصورة واضحة على أن الطائفية السياسية هيمنت على النظام في لبنان على رغم وجود بعض القوى السياسية المدافعة عن المسار الديموقراطي والعلماني للوطن.
وجد الفكر العلماني الديموقراطي نفسه محاطاً بطروحات تتناقض مع نظرته إلى الوطن، لذا اضطر أنصاره إلى هجرة البلد قاصدين مناطق يحترم فيها الفرد والإنسان ويكون فيها الوطن للجميع وتسودها العدالة الاجتماعية بدولة القانون.
مجموعة من الأسئلة تطرح نفسها اليوم في الوطن وتتمحور حول سبل بناء لبنان المستقبل على قاعدة العدالة الاجتماعية وإقامة دولة القانون.
في الإجابة عن ذلك لا بد من الإشارة إلى أن "الجمهورية الثانية" وليدة اتفاق الطائف في عام 1989 اصطدمت هي الأخرى بما يسمى التوازنات الطائفية ولعبة التوافق بين القيمين عليها، وما يحصل اليوم في لبنان يؤكد أن "الجمهورية الثانية" ما هي إلا امتداد طبيعي للجمهورية الأولى بوقوعها في فخ الطائفية واقتسام المغانم.
ولعل ما يميز اتفاق الطائف أنه أوقف نزيف دماء اللبنانيين في الحرب الأهلية كما استطاع السماح أيضاً بنزع أسلحة الميلشيات وأعطى تالياً وجهاً جديداً للبنان من خلال عودة اللحمة الى جيشه الوطني تحت قيادة وطنية مما عزز تالياً الثقة بعودة الأمن والبدء باعادة بناء البنية التحتية والأعمار.
لم تستطع جمهورية الطائف حتى الآن أن تقفل ملف الإصلاح السياسي في لبنان، لا بل أصبحت هي موضع اعتراضات من بعض القوى السياسية التي تعتبر نفسها أساسية في اللعبة. فما هو الحل؟ سؤال يصبح أكثر إلحاحاً مع دخول لبنان في معظم قواه السياسية والاجتماعية معركة التحضير للانتخابات الرئاسية المقبلة.
ان الثغرات التي ظهرت مع الجمهورية الأولى، وهي كانت طبيعية لأن الدولة كانت في مهدها وسط تنازع طوائفها، استمرت مع الجمهورية الثانية الخارجة من حرب ضروس مرشحة لأن تستمر في الحفاظ على هذا المشهد "الطوائفي" المنبوذ ما لم تأخذ في الاعتبار ضرورة قيام "جمهورية ثالثة" مبنية على الأسس التالية:
- أولا: لا يوجد مجتمع يتمتع بالرفاهية بدون عدالة اجتماعية، وإذا أردنا هذه العدالة الاجتماعية فيجب إزالة الحواجز الطائفية والمناطقية بين اللبنانيين على قاعدة دولة القانون واحترام المجتمع المدني.
- ثانياً: يجب الاتفاق على قيم ديموقراطية ترتكز إلى مبدأ فصل المؤسسات الدينية عن المؤسسات المدنية والسياسية كمقدمة لإلغاء الطائفية السياسية وتأكيد "لا طائفية" النظام في دولة القانون.
- ثالثاً: إن الثقافة والتربية تعتبران من المسائل الأساسية ذات الأهمية الكبيرة في الجمهورية الثالثة، فالتعليم هو قاعدة تطور الشعوب وتأهيل كفاءات المستقبل لوطن ولأمة. لذلك يجب دعم التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي وتقوية المدارس الحكومية مع فرض إلزامية التعليم.
إن قيام الجمهورية الثالثة على الأسس المشار إليها هو حلم قسم كبير من اللبنانيين، وإذا كانت الأحلام غالباً ما تبقى قي إطار الوهم، فإننا على يقين بأن ثمة أحلاماً تتحقق خصوصاً إذا كان الإيمان بهذا كبيراً.
ان تجارب مصر وتونس وسوريا أبرزت مخاطر الصراع الديني - الطائفي، سواء بين المسلمين والمسيحيين، أو بين المسلمين أنفسهم، وان كانوا من مذهب واحد. ومثال اليمن أيضاً حاضر حيث يختلط العامل المذهبي بالعامل العشائري، وكذلك الأمر، في ليبيا. فعندما ثارت الشعوب العربية في تونس، ومصر، وليبيا، في مطلع 2011 من أجل إسقاط نظم الحكم المستبدة والمطالبة بالحرية السياسية، والعدالة الاجتماعية، دخلت القوى الاسلامية بقوة لتهدد جديا مستقبل الديموقراطية في هذه الدول . صحيح أن تونس استدركت وأسست عقدا اجتماعيا سياسيا جديدا وضعت أسسه القوى السياسية للحفاظ على مستقبل البلد. الا أن هذه التجربة لا تزال على محك التجربة والاختبار. وكذلك فإن تجربة مصر تنتظر لنرى خواتيمها لأن ازالة حكم الاخوان المسلمين تمت بعملية قيصرية.
إن فصل الدين عن الدولة، من دون المس بجوهر الدين، أو بالإيمان الديني لدى الجمهور، يبقى هو الحل لإقامة دولة المواطنة في هذه الدول التي سميت دول الربيع العربي. بحيث تزول التصنيفات المسبقة للافراد من حيث انتماؤهم الطائفي ، ويصبح الانتماء للدولة ، دولة المواطنة ، هو المعيار الوحيد للتصنيف، اقله في النصوص الدستورية والقانونية كبداية ، ثم ندخل بعدها في تجربة الانصهار على مستوى المجتمع .
إن المخاض الخطير جداً الذي تمر به الدول العربية، وخصوصاً المجاورة للبنان، واحتمالات اشتعال الفتن المذهبية فيها، وإمكان انتقال هذه العدوى إلى لبنان، يجعل من إرساء العلمنة وتكريسها ضرورة وجودية لأنها الوحيدة التي تحفظ حقوق كل اللبنانيين ووجودهم ومصيرهم، وتحول دون استيراد موجات العنف والكراهية المذهبية إلى بلد لا يمكن أن يعيش إلا بتآلف أبنائه وتوافقه